



## تقرير عن استعراض العمليات الميدانية\*

## مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٩، وفي تقرير بعنوان تقرير المحكمة عن تعزيز العمليات الميدانية لقلم المحكمة في عام ٢٠١٠<sup>(١)</sup>. اقترح المسجل التعزيزات على صعيد المقر وذات العلاقة بالميدان التي تؤمن تطويرا متواصلا ومنسقا وموجها نحو السياسات العامة ومعالجة عدد من المخاطر القائمة. وأوصت لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثالثة عشرة، بأن توافق جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") على التعزيزات ذات الصلة بالمقر<sup>(٢)</sup>. وفيما يتعلق بالتعزيزات ذات الصلة بالميدان، طلبت اللجنة معلومات إضافية تتعلق بأمور منها "الزيادة والتنقيص في حجم مكتبا ميدانيا ما وتحديد الوفورات الحقيقية التي يمكن أن يسفر عنها التمثيل المعزز لقلم المحكمة في الميدان، ومدة المكاتب الميدانية ومعالجة القضايا المتبقية"<sup>(٣)</sup>.

٢ - وتستتبع الولاية المنوطة بقلم المحكمة توفير الدعم والمساعدة لعمليات التحقيق والمقاضاة وكفالة حماية الضحايا والشهود الذين يدعواهم مكتب المدعي العام<sup>(٤)</sup>. أو الدفاع أو القضاة وتمكين الضحايا من ممارسة حقوقهم القانونية في المشاركة والحصول على التعويض<sup>(٥)</sup> والاضطلاع بالتوعية المستدامة التي تستهدف المجتمعات المحلية المتضررة ومساعدة أفرق الدفاع (الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا) وتيسير أداء المهام المحددة المنوطة بالصندوق الاستئماني للضحايا. تنص لائحة قلم المحكمة على ما يلي: "يجوز للمسجل، من أجل الوفاء بالتزاماته بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ورهنا بالموافقة المسبقة من الرئيس واستناد إلى ترتيبات خاصة أو اتفاق خاص مع

\* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/9/CBF.1/15.

<sup>(١)</sup> ICC-ASP/8/CBF.2/10.

<sup>(٢)</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي،

١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٨٢.

<sup>(٣)</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٨١.

<sup>(٤)</sup> بالتنسيق مع مكتب المدعي العام بالنسبة للشهود الذين يدعواهم هذا المكتب.

<sup>(٥)</sup> وفقا للأحكام القانونية والتنسيق مع سائر الأجهزة عند الاقتضاء.

الدولة المعنية، أن يتخذ الترتيبات اللازمة لوجود موظفين تابعين لقلم المحكمة في الميدان وأن ينشئ، عند الاقتضاء، مكتبا ميدانيا<sup>(٦)</sup>.

٣- ولتتمكن المحكمة من الاضطلاع بمسؤولياتها خارج مقر المحكمة، يمكن الاعتماد على أشكال شتى من العمليات الميدانية. ومن بين هذه الأشكال ما يتمثل في البعثات الاستكشافية والبعثات الدورية<sup>(٧)</sup>؛ نقل بعض الوظائف بشكل محدود ومؤقت، ووجود محدد بفترة زمنية في و/أو بلدان الحالة ونقل المشتبه به (بهم) وعقد بعض الجلسات المهمة أو حتى أجزاء من المحاكمات<sup>(٨)</sup> في هذه البلدان و/أو بالقرب منها؛ وجود المحكمة في بلدان غير بلدان الحالات<sup>(٩)</sup>. ثم إن تعاون السلطات الوطنية في الدول المعنية وكذلك المكاتب المحلية التابعة للمنظمات الدولية يلعب دورا مهما في تيسير عمليات المحكمة. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتخذ العمليات الميدانية أشكال متعددة دون وجود مكتب ميداني<sup>(١٠)</sup>.

٤- ويمثل المكتب الميداني أداة من الأدوات التي تسمح بتنفيذ ولاية المحكمة في بلد بعينه. من ناحية أخرى، تم التفكير في المكاتب الميدانية في بداية أنشطة المحكمة ولكن من البديهي أنه لا بد من التفكير في حلول أخرى مثل المراكز التي تتجمع فيها الخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات. وإنشاؤها تملية الاحتياجات التشغيلية والأمنية. وهناك عوامل رئيسية أخرى لها تأثيرها على العمليات الميدانية كما هو موصوف في الجزء الأول من هذا التقرير تلعب دورا هي الأخرى. وتنبغي ملاحظة أن فتح مكتب ميداني ينطوي على بعض المخاطر التي لا بد من أن يتم التدبر فيها والتقليل من أثرها.

٥- وينبغي التشديد على أن المحكمة اكتسبت تجارب فقط فيما يتعلق بالمرحلة التمهيديّة والمرحلة الابتدائية بشكل جزئي. فالمحكمة لم تنه حتى الآن دورة قضائية بكاملها. وتبعاً لذلك من الصعوبة بمكان توفير صورة دقيقة عن عملياتها في المراحل الأبعد ولا يمكن في الظرف الراهن سوى تحليل يبيّن في هذا الصدد. وهذه الوثيقة وثيقة مفيدة سيتم التوسع فيها وزيادة تطويرها.

٦- وينقسم التقرير إلى قسمين رئيسيين اثنين. يصف القسم الأول العمليات الميدانية فيما يتصل بالمراحل القضائية الخمس والانتها من الحالة (إستراتيجية الخروج والوظائف المتبقية). وهو يلخص

(٦) انظر لائحة قلم المحكمة، البند ٨: الوجود في الميدان.

(٧) قبل أن تأذن الدائرة التمهيديّة بالشروع تلقائيا في تحقيق يجريه المدعي العام: تتم بعثات يضطلع بها قسم مشاركة وتعويض الضحايا التابع لقلم المحكمة وقسم الإعلام والوثائق عملاً بأمر يصدر عن الدائرة التمهيديّة بتوفير نواحي التمثيل القانوني (المادة ١٥-٣ من نظام روما الأساسي).

(٨) في عام ٢٠٠٨، أنهى قلم المحكمة دراسة جدوى تتعلق بعقد جلسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمناسبة الشروع في محاكمة السيد لوبنغا. تبقى دراسة الجدوى هذه وثيقة مرجعية تسهل تنظيم جلسات مماثلة في المستقبل إذا ما قرر القضاة أن يقوموا بإجراءات في الموقع.

(٩) مكتب الاتصال في كل من نيويورك وأديس أبابا.

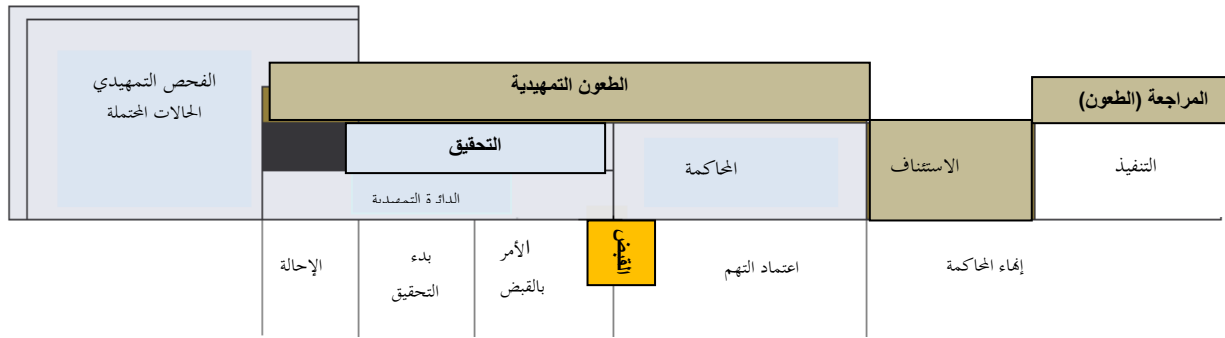
(١٠) تجري أنشطة التحقيق والاستعلام التي يقوم بها مكتب المدعي العام بمساعدة الدولة المضيفة والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وغير ذلك.

أيضا عددا من العوامل الرئيسية التي تؤثر في دينامية العمليات الميدانية أثناء هذه المراحل. ويصف الجزء الثاني التعزيزات المقترحة للعمليات الميدانية التي يقوم بها قلم المحكمة.

## الجزء الأول: العمليات الميدانية للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتصل بالمراحل القضائية وإنهاء حالة

### ما: العوامل الرئيسية التي لها تأثير في العمليات الميدانية

٧- يمثل الوصف الشامل والدقيق للأنشطة الواجب الاضطلاع بها في مختلف المراحل القضائية شرطا مسبقا ضروريا لفهم أفضل أشكال العمليات الميدانية الممكن الاعتماد عليها في دعم بعضها البعض. ويورد الجدول البياني أسفله المراحل القضائية الخمس كما يعرضها تقرير المحكمة عن نموذج لطاقة المحكمة<sup>(١١)</sup>.



- ٨- وبالنظر إلى التعقيدات التي يتسم بها عمل المحكمة، ينبغي أن يُقرأ التقرير كذلك بالاقتران مع الإستراتيجيات الحالية والخطط الإستراتيجية والتقارير. بما في ذلك الخطة الإستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية، وخطة الادعاء والخطة الإستراتيجية للتوعية التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية<sup>(١٢)</sup>. وتقرير المحكمة عن الإستراتيجية فيما يتصل بالضحايا<sup>(١٣)</sup>، والتقارير السنوية التي أعدتها المحكمة وأعدّها الصندوق الاستئماني بالضحايا والتقارير المتعلقة بالمساعدة القانونية. بما في ذلك التقارير ذات الصلة بالمساعدة القانونية المقدمة لمثلي الضحايا فضلا عن تقرير المحكمة بشأن عملية التخطيط الإستراتيجي.
- ٩- ومن الأساسي بالنسبة لقلم المحكمة الاتكال على هيكل تنظيمي كفاء ليتيسر له أداء مسؤولياته في المراحل القضائية وليؤمن لكافة العملاء الخدمات عالية الجودة.

## ألف- العمليات الميدانية للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتصل بالمراحل القضائية

### ١- الفحوص الأولية

- ١٠- يشكل الفحص الأولي المرحلة الأولى في أنشطة مكتب المدعي العام بغية تقييم ما إذا كان ينبغي فتح تحقيق. ولا يحتاج الأمر إلى مكتب ميداني أثناء هذه المرحلة.

<sup>(١١)</sup> تقرير عن نموذج لطاقة المحكمة، ICC-ASP/5/10\*.

<sup>(١٢)</sup> الخطة الإستراتيجية للتوعية التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/5/12.

<sup>(١٣)</sup> تقرير المحكمة عن الإستراتيجية فيما يتصل بالضحايا (ICC-ASP/8/45).

## ٢- المرحلة التمهيديّة:

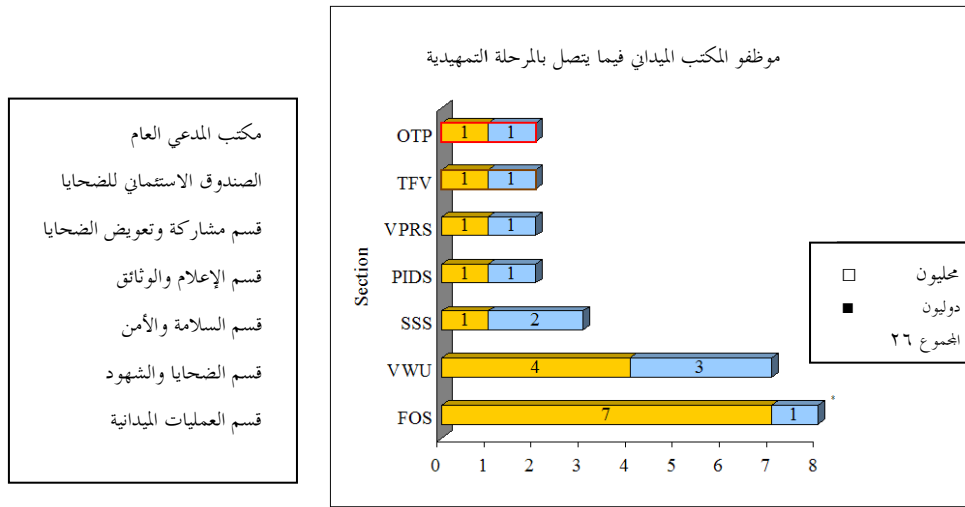
١١- تبدأ المرحلة التمهيديّة حين يقرر المدعي العام فتح تحقيق، إما بناء على إحالة لحالة إلى المحكمة أو تحقيق تجريه من تلقاء نفسها وهو يشتمل على المراحل الفرعية التالية: طلب فتح تحقيق (إذا كانت ستجريه المحكمة من تلقاء نفسها فقط)، في حالة وطلب استصدار أمر بإلقاء القبض أو أمر بالمثل، وإصدار أمر بإلقاء القبض أو أمر بالمثل، المثل لأول مرة في مشتبه فيه وجلسة اعتماد التهم.

### أشكال العمليات الميدانية التي تستخدم أثناء المرحلة التمهيديّة

١٢- تقوم شتى الأجهزة التابعة للمحكمة بفحص مجموعة كبيرة من العوامل لكي تحدّد شكل العملية الميدانية الأنسب بالنسبة لهذه المرحلة. وأولى المسائل الواجب أن تُفحص تتمثل في ما إذا كانت أشكال العمليات الميدانية غير وجود مكتب ميداني يمكن أن تفي على النحو الملائم بالعمل القضائي اللازم إنجازه من الناحيتين التشغيلية والمالية

١٣- فإن اتخذ قرار بخصوص وجود مكتب ميداني يتم تحديد السمات العامة لهذا الوجود من قبيل برامته التشغيلية والموارد البشرية والمادية اللازمة للوظائف التي ستؤدي والخدمات التي ستقدم لجميع العملاء. ويجب ملاحظة أنه يُشترط في وجود مكتب ميداني أن يكون قادرا على دعم العمل في الموقع فضلا عن البعثات<sup>(١٤)</sup> انطلاقا من المقر وداخل بلد من بلدان الحالات.

١٤- وقد أظهرت التجربة حتى الآن أن ما متوسطه ٢٦ موظفا قد تم نشرهم في المكاتب الميدانية أثناء هذه المرحلة موزعين على النحو التالي. طبقا للنظام الأساسي، يضطلع مكتب المدعي العام بتحقيق في ظروف تجريبية أو ميرثة للذمة وما يقوم به من الأنشطة يحدد العملية. والأجهزة الأخرى مثل الصندوق الاستثماري للضحايا والاحتياجات العاجلة للمحامين وخدمات العمليات الميدانية. وكما هو مبين في الفقرة ٢، يجوز للمحكمة أن تبقى على وجود لها في الموقع لكي تؤدي ما عليها من التزامات بما في ذلك توفير ما يلزم من دعم ومساعدة لتلبية الاحتياجات التشغيلية لجميع العملاء الآنف ذكرهم.



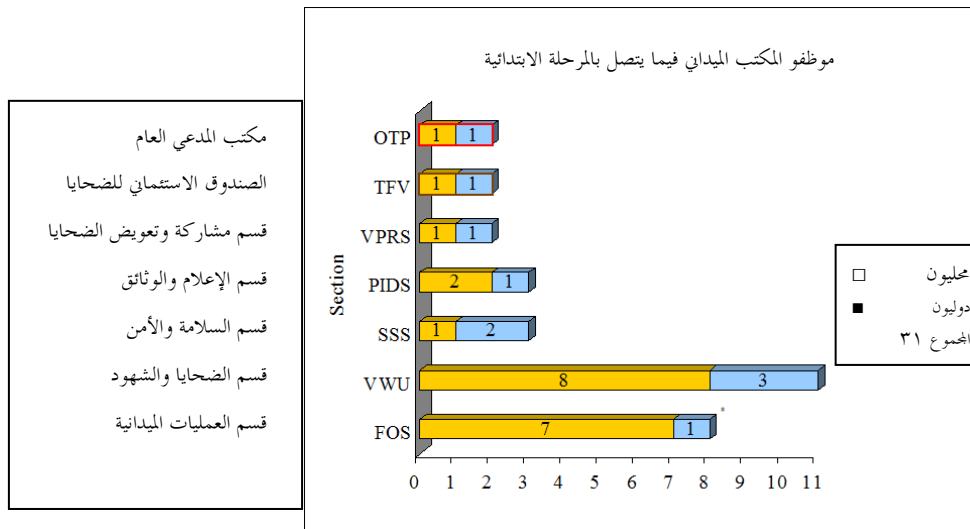
<sup>(١٤)</sup> يمكن الاضطلاع أيضا بالبعثات الاستكشافية خاصة فيما يتصل بمباشرة تحقيق تلقائي تجريه المدعي العام.

### ٣- المرحلة الابتدائية: التحضيرات المتعلقة بالمحاكمة وجلسات المحاكمة والحكم

١٥- تبدأ المرحلة الابتدائية مباشرة بعد اختتام اعتماد التهم وتنتهي بصدور الحكم.

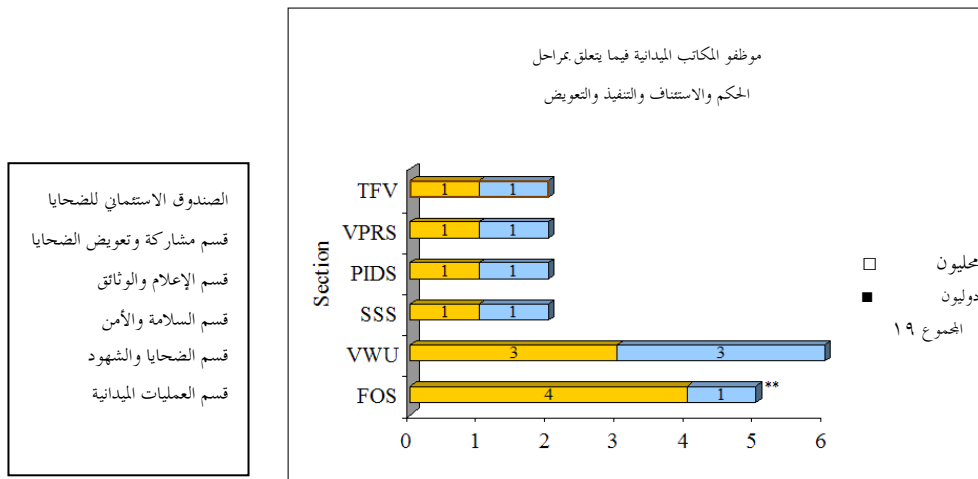
#### أشكال العمليات الميدانية المستخدمة أثناء المرحلة الابتدائية

١٦- إذا ما كان هناك وجود لمكتب ميداني أثناء المرحلة التمهيديّة يجب أن يعاد تقييم احتياجاته بصورة دورية. ويتم عندئذ تقييم الموارد اللازمة لذلك المكتب بالاستناد إلى عبء العمل. ويبيّن الشكل أدناه تقديرا للموظفين الممكن نشرهم في المكتب الميداني أثناء هذه المرحلة. ويضطلع المكتب الميداني كذلك ببعثات خارجية وداخلية ويوفر لها الدعم.



### ٤- مرحلة الاستئناف والتنفيذ

١٧- إذا افترضنا أن ليس هناك أية تحقيقات أخرى جارية تشكل إجراءات محاكمة والجهود الرامية إلى القبض على الشخص المعني وإصدار حكم لحظة حاسمة في الإجراءات القضائية. فإن فتح مكتب ميداني أثناء المرحلة التمهيديّة و/أو المرحلة الابتدائية تشرع في التنقيص من عدد الموظفين استعداد لغلق المكتب وفقا لإستراتيجية الغلق المتفق عليها. ويجدر التأكيد على أن المحكمة لم تبلغ هذه المرحلة من الإجراءات بعد. ولذلك فإن الأرقام الواردة أدناه هي أرقام أولية فحسب. بالإضافة إلى ذلك هي لا تشمل وجود مكتب المدعي العام في الميدان على ضوء التزاماته المرتبطة بإدارة شؤون الشهود. وهذا الوجود يقوم على أساس تقييمات للاحتياجات وتحديث سنوي.



١٨- وأثناء هذه المرحلة لا يحتاج المدعي العام ولا الدفاع إلى إجراء المزيد من التحقيقات أو القيام ببعثات أخرى لتسبب أي طعن<sup>(١٥)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، يلزم أن يكون قلم المحكمة على استعداد لتنفيذ الأوامر الصادرة عن الدوائر والمتعلقة بالاشتراك وأن يقيي الجماعات المتأثرة على علم بالتطورات.

١٩- وفي هذه المرحلة يوّمّل أن تكون المحكمة قد استحدثت نقاط الاتصال اللازمة والشبكات التي تسمح لها بأن تعمل من خلال المقر.

٢٠- فإن أدين المتهم، اتجه التركيز الأساسي في هذه المرحلة على الحماية المتواصلة للشهود والضحايا والقيام بجبر الضرر. والدور الرئيسي المرتبط بجبر الأضرار يؤديه موظفو الصندوق الاستئماني للضحايا على الرغم من أنه قد يكون هناك دور يلعبه موظفو قسم مشاركة وتعويض الضحايا رهنا بما يتقرر قضائياً. ويمكن التفكير في دور توعوي إضافي محدود في إدارة توقعات الجماعات المتأثرة ذات الصلة بأوامر جبر الأضرار. كما سيقوم خبراء حماية الشهود والضحايا، بمن فيهم موظفو مكتب المدعي العام، بأنشطة في الميدان بغية تنفيذ باقي الإستراتيجية الوظيفية<sup>(١٦)</sup>. وهذا يشمل تسليم السلطات الوطنية للمسؤوليات المتعلقة بحماية الشهود حيثما يكون ذلك ممكناً<sup>(١٧)</sup>.

#### باء- العوامل الرئيسية التي تؤثر في العمليات الميدانية

٢١- ينبغي الإشارة إلى أن هناك عدداً من المتغيرات التي تؤثر في دينامية العمليات الميدانية. وهذه المتغيرات تؤثر فيما تقوم به المحكمة يومياً من عمليات وقد يكون لها وقع شديد على اختيار شكل العمليات الميدانية وإدارتها بصورة فعّالة. وترد أدناه قائمة غير حصرية:

##### (أ) التطورات القضائية:

<sup>(١٥)</sup> تنص المادة ٨١ - ١(ب) على ما يلي: "يجوز للمدان أو للمدعي العام أن يتقدم باستئناف استناداً إلى أي من الأسباب التالية: "١" الغلط الإجرائي "٢" في الوقائع، "٣" الغلط في القانون، "٤" أي سبب آخر يمس نزاهة أو موثوقية الإجراءات أو القرار."

<sup>(١٦)</sup> انظر الجزء المعنون إنهاء حالة من الحالات: إستراتيجية الخروج والوظائف المتبقية.

<sup>(١٧)</sup> هناك عدد من العوامل المعقدة التي ستؤثر في العمل الميداني في هذا المجال. وتشمل هذه العوامل، في جملة أمور، جودة آليات حماية الشهود المتاحة على المستوى الوطني، والأوامر التي تصدرها الدوائر في قضايا محددة أو أي قرار يتخذ بخصوص السياسات العامة بحسب كل حالة على حدة.

- “١” حالة واحدة، عدة قضايا، أكثر من متهم واحد في كل قضية؛
- “٢” حالات متعددة، يفضي كل منها إلى قضايا متعددة مورط فيها أكثر من متهم في كل قضية؛
- “٣” حالة (حالات) تكون فيها الأوامر بالقبض عالققة لمدة متطاولة من الزمن؛
- “٤” تطور الاختصاص القضائي فيما يتصل بمشاركة الضحايا وطرائق المشاركة الفعلية من قبل الممثلين القانونيين للضحايا وقضايا التعويض؛
- “٥” قرارات الدوائر فيما يخص انتقال الشهود للمحاكمات التي تجري في لاهاي بصورة جماعية أو فردية؛
- “٦” قرار يتخذه القضاة بتنظيم جلسات في الموقع بما في ذلك زيارات الموقع؛
- “٧” طول المراحل القضائية إذا ما قرر القضاة، على سبيل المثال، وقف الإجراءات؛
- “٨” الفروغ من قضية في حالة من الحالات مع وجود قضايا عالققة بالفعل في نطاق الحالة نفسها؛
- “٩” القضايا التي يقدر أنها غير مقبولة أثناء مرحلة المحاكمة والحكم الذي يقع تأكيده في الاستئناف.

(ب) البيئة التي تواجه فيها عمليات المحكمة الجنائية الدولية تحديات:

- “١” المسافات التي تفصل بين مقر المحكمة والمناطق التي تجري فيها عمليات، وكذلك المسافات بين تلك المناطق. وعلى سبيل المثال المسافة الفاصلة بين المحكمة ومناطق العمليات الحالية (لاهاي - بونيا: ٦٤٠٠ كيلومتر؛ بونيا - كمشايا: ٢٢٠٠ كيلومتر؛ كمبالا - لاهاي: ٦٣١٨ كيلومترًا؛ نجامينا - أبيشي: ٧٠٠ كيلومتر).
- “٢” حجم وقدرات ومدى قرب بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة وغيرها من ضروب الوجود الدولي. وقد بينت التجربة أن الأمم المتحدة مثقلة بالأعباء. ولها موارد محدودة لا تسمح لها بتقاسمها مع شركاء خارجيين؛
- “٣” رداءة المرافق الأساسية القائمة؛
- “٤” تنظيم ذاتي مستدام للمحكمة الجنائية الدولية حين يتعلق الأمر بالاتصالات السلكية واللاسلكية والتجهيزات من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والعربات (الوصول إلى الشبكات الجوية التابعة للأمم المتحدة وقدراتها حيثما تكون موجودة مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الغذاء العالمي)؛
- “٥” الأوضاع السياسية الشديدة التقلب؛

“٦” بعد المواقع وصعوبة الوصول إليها وتشتت المجموعات المستهدفة الأساسية (المجتمعات المتضررة: الضحايا، الشهود).

(ج) التحديات المطروحة على مستوى الأمن:

“١” الوضع الأمني الشديد التقلب بالنظر إلى استمرار الصراعات والوضع التالي للصراعات؛

“٢” الهجمات المتكررة التي تقوم بها المليشيا في المناطق التي تعمل فيها المحكمة الجنائية الدولية؛

“٣” عمليات النهب التي تتعرض لها مباني المحكمة الجنائية الدولية، إجلاء الموظفين الميدانيين أو التهديدات الموجهة إليهم<sup>(١٨)</sup>؛

“٤” هشاشة المعلومات التي تقدم بشأن البيئة الأمنية من حيث نزاهة تلك المعلومات وصحتها وتبليغ المعلومات والبيانات.

(د) قضايا تتعلق بالموارد البشرية:

“١” التعرف على الموظفين ذوي المؤهلات والقدرات المطلوبة وتوظيفهم على المستوى المحلي لأداء بعض الوظائف التخصصية: مثل الترجمة الشفوية والأمن والتوعية والمساعدة في حماية الضحايا والشهود؛

“٢” تواتر الموظفين ذوي الخبرة الميدانية والمهارات المتخصصة والمؤهلات اللازمة؛

“٣” شروط الخدمة التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية للموظفين الموجودين في الميدان الواجب أن تكون شروطاً جذابة ليتسنى انتقاء موظفين ميدانيين ذوي أعلى المهارات والكفاءة.

٢٢- ورهنا بطريقة ترابط وتشابك هذه العوامل يمكن أن تُتخذ قرارات مختلفة فيما يتعلق بأفضل أشكال العمليات الميدانية الواجب أن تستخدم. على سبيل المثال:

(أ) إذا افترضنا أن المحكمة الجنائية الدولية لها وجود ميداني قائم:

“١” تجميد هذا الوجود لمدة زمنية معينة، على سبيل المثال يمكن أن يتخذ هذا القرار نتيجة لتوليفة من التطورات الأمنية والقضائية (مثل تردي الحالة الأمنية والأخطار التي

<sup>(١٨)</sup> أجريت حتى تاريخه خمسة تمارين على الجلاء في أبيشي وتمرين واحد في كنشاسا. بالإضافة إلى ذلك تعرض مكتب ندجامينا للنهب.



تواجهها المحكمة الجنائية الدولية ويواجهها موظفوها رهنا بقرار يتعلق باستصدار أمر إلقاء القبض)؛

”٢“ إعادة نشر الموظفين في منطقة أوسع تحتاج إليهم. على سبيل المثال يمكن أن يكون هذا القرار نتيجة ائتلاف تطورات قضائية وعوامل تخص الموارد البشرية (كأن تفتح المحكمة تحقيقات في حالة (حالات) وتتطلب وجود موظفين ذوي مهارات لغوية متخصصة متاحون بالفعل في حالة قائمة؛

”٣“ فرض خطر مؤقت على البعثات الخارجية والداخلية؛

”٤“ إجلاء الموظفين والحد من عددهم بالإبقاء على الأساسيين منهم؛

”٥“ الزيادة في عدد الموظفين الراجعة على سبيل المثال إلى حقيقة أن هناك في الحالة نفسها قضايا جديدة تحتاج إلى دعم؛

”٦“ فرض تدابير معززة لحماية الشهود والضحايا (إعادة التوطين و/أو تغيير موقع وجودهم) نتيجة للتقييمات التي تجري للأخطار؛

”٧“ نشر موارد بشرية و/أو مادية إضافية تلزم على سبيل المثال لدعم الجلسات التي تعقد في الموقع إذا ما ومتى ما قرر القضاة ذلك.

(ب) إذا فرضنا أن ليس للمحكمة الجنائية الدولية وجودا بمكتب ميداني القيام ببعثات من المقر تعتمد على تعاون الدولة وعلى جولة متنوعة من الشبكات.

#### جيم - اختتام حالة: إستراتيجية الخروج والوظائف المتبقية

٢٣ - المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة دائمة ولذلك لم تواجه التحديات التي واجهتها المحاكم المؤقتة مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الخاصة بسيراليون ومن هذه التحديات اضطرابها إلى إنهاء عملياتها كلياً. ومع ذلك سيتعين على المحكمة الجنائية الدولية أن تتصدى لقضايا لها ارتباط بما يمكن أن يسميه الفرد احتتام حالة. ولذلك فإن المحكمة تتبع عن كثب المناقشات الدائرة حول إستراتيجيات الاحتتام والوظائف المتبقية وطريقة المحاكم الأخرى التي تشكل بغية الاستفادة من خبرتها ومعارفها.

٢٤ - وسيلزم أن تتناول مجموعة معقدة من القضايا لرسم سياسة تُعنى بالوظائف المتبقية وبالتركة. وليتسنى إعداد إستراتيجيات لها جدواها وتوفير توجه على مستوى السياسات العامة ومبادئ إرشادية على مستوى قلم المحكمة أنشئ فريق عامل معني بالتنسيق الميداني. والمدخلات التي يوفرها هذا الفريق العامل ستندرس في نطاق المناقشات التي تدور بين الأجهزة المشتركة حول هذه المسائل لغرض رسم سياسة عامة على مستوى المحكمة بأسرها بشأن الوظائف المتبقية والتركة.

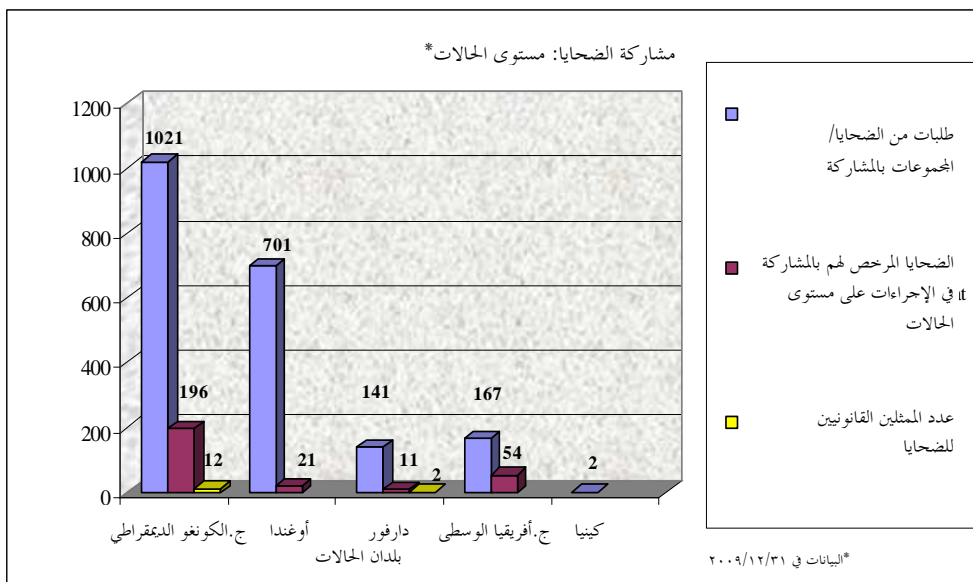
٢٥- وستتناول السياسة المتعلقة بالوظائف المتبقية وبالتركة إستراتيجية الخروج الخاصة بالمحكمة من بلدان الحالة المعروضة عليها. وتجدر الإشارة إلى أن تقييما لجدوى وجود المكاتب الميدانية جميعها فيما يتصل بإعداد الميزانية التي تقدم يجري كل سنة. وكجزء من هذه الممارسة، ورهنا بما يحدث من التطورات القضائية واستنادا إلى افتراضات عام ٢٠١١ سيتم إيلاء اهتمام خاص للارتقاء بكفاءة المكاتب الميدانية الحالية بما في ذلك أبيشي/تشاد.

## الجزء الثاني: سبيل المضي قدما: التعزيزات المقترحة ذات الصلة بالميدان

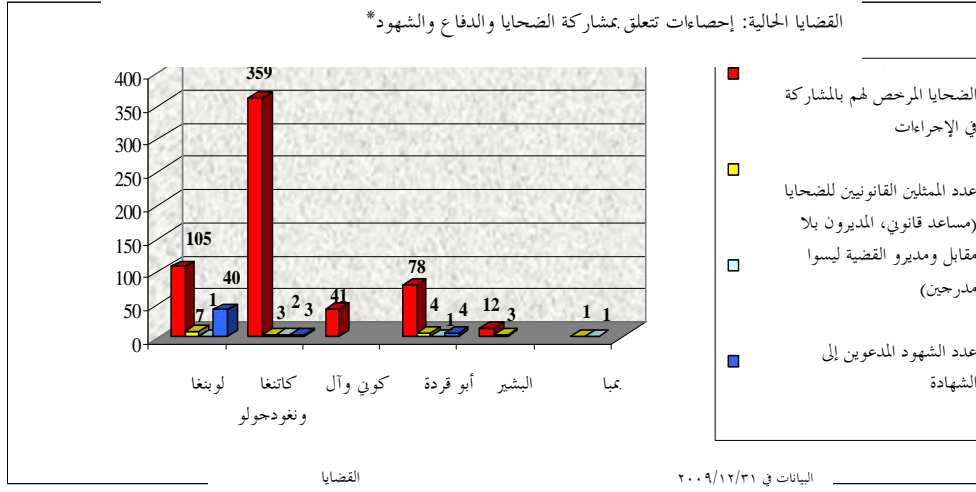
٢٦- تزايدت بشكل سريع الأنشطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية خلال السنوات الماضية في جميع المجالات: الفحوص الأولية، التحقيقات والمحاكمات. ولذلك يجب إعادة تقييم العمليات الميدانية واستحداث مناهج جديدة.

٢٧- يوضح الجدول ١ التطورات فيما يتصل بمشاركة الضحايا في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية حتى تاريخه. ويفصل الجدول ٢ الإحصاءات الرئيسية بحسب كل قضية من القضايا الست المرتبطة بمشاركة الضحايا والتمثيل القانوني للضحايا وأفرقة الدفاع النشط والشهود الذين يدعون إلى الإدلاء بشهاداتهم.

## الجدول ١



## الجدول ٢



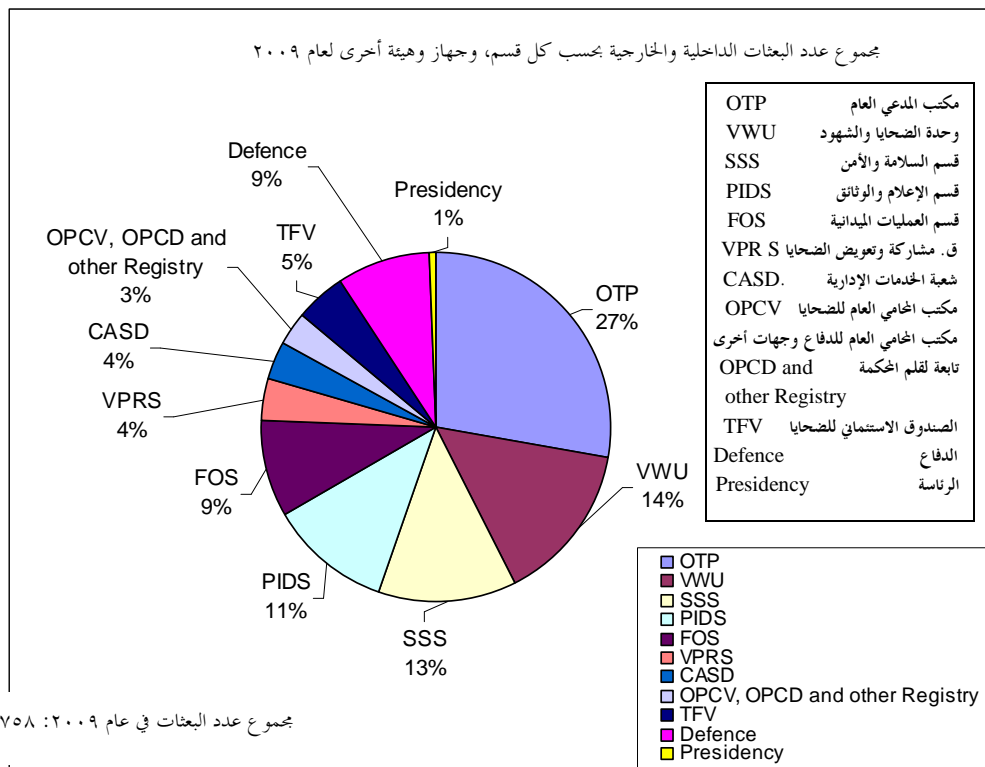
٢٨- إن العمل الذي يضطلع به في الميدان في جميع بلدان الحالات ١٢٢ موظفا منهم ٣١ موظفا دوليا و٩١ موظفا وطنيا<sup>(١٩)</sup>، ١٤,٤ في المائة من مستوى التوظيف في المحكمة الجنائية الدولية<sup>(٢٠)</sup>، وهؤلاء الموظفين يشكلون عبئا مهما على الموارد يجب أن يقيم بكل دقة. وهناك ٨٦ في المائة منهم موظفون تابعون لقلم المحكمة موزعون على سبع وحدات وظيفية في كل مكتب ميداني<sup>(٢١)</sup>. ويوضح الجدول ٤ مجموع عدد البعثات التي اضطلع بها في عام ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٢٠٠٧ ازداد عدد البعثات الداخلية والخارجية إلى جميع بلدان الحالات بنسبة ٢٤,٠١ في المائة. ويبيّن الجدول ٤ كيف أن عدد الموظفين المتمركزين في الميدان، سعيا وراء توفير الدعم لعبء العمل المتزايد، قد زاد بما قدره ١٣,٥ مرة منذ بداية العمليات الميدانية في عام ٢٠٠٥.

(١٩) وظائف ثابتة ووظائف مساعدة مؤقتة عامة.

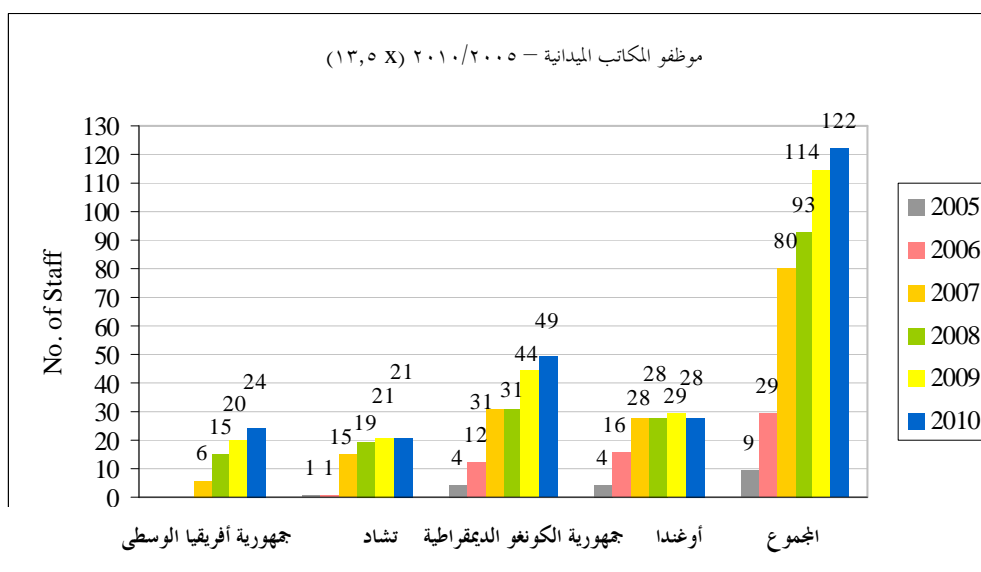
(٢٠) ٨٤٧ موظفا (في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠): الموظفون المنتخبون، الوظائف الثابتة والمساعدة المؤقتة العامة.

(٢١) المرفق الأول - المخططات التنظيمية للمكاتب الميدانية.

## الجدول ٣

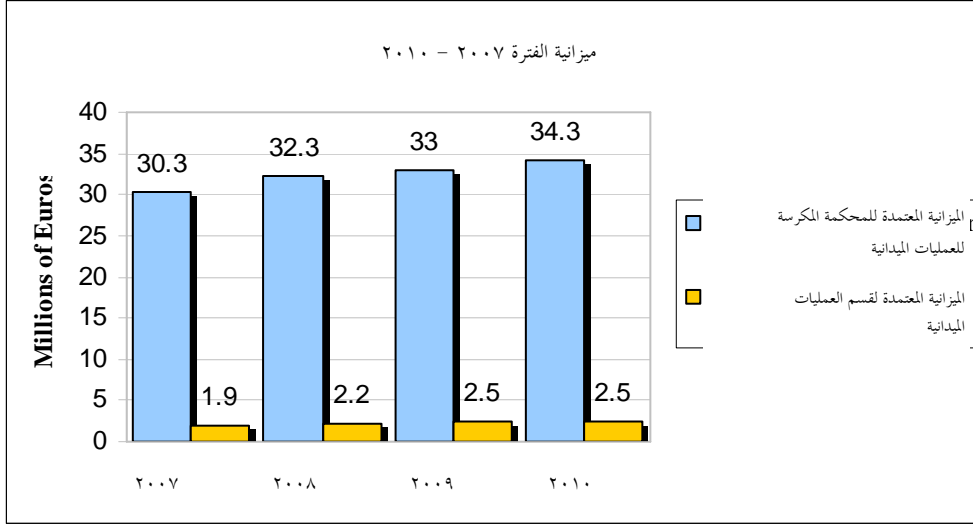


## الجدول ٤



٢٩- نتيجة لما تقدم، ما فتئت المحكمة منذ عام ٢٠٠٧ تعمل على تحديد التكاليف ذات الصلة بعملياتها الميدانية. ويبين الجدول ٥ أدناه اتجاه الميزانية المعتمدة المخصصة للعمليات الميدانية للمحكمة خلال السنوات الثلاث الماضية فيما يتصل بميزانية قسم العمليات الميدانية المدعو إلى توفير الدعم والعون للعمليات الميدانية التي تضطلع بها المحكمة بأسرها.

## الجدول ٥



٣٠- استنادا إلى التخطيط الإستراتيجي والقدرة على التنسيق المتاحة لقلم المحكمة في نهاية عام ٢٠٠٩، تبدأ مرحلة جديدة. وستوضع أثناء هذه المرحلة خطة إستراتيجية تهم العمليات الميدانية وتشتمل هذه الخطة على التجارب الميدانية المكتسبة حتى الآن بالتعاون مع سائر الأجهزة والمجالس والهيئات. ويمكن التفكير في ضرورة رسم جملة من السياسات المهمة ووضع مبادئ إرشادية وأدلة. ويمكن أن يشمل ذلك دليلا أوليا يوثق التجارب الميدانية ويوحد العمليات. ويمكن كذلك وضع وثيقة خاصة بالانتقال وبالخروج فضلا عن دليل يعنى بالتنصيف. وستقوم جميعها على أساس الدروس الميدانية المستفادة وعلى أفضل الممارسات.

٣١- ويلزم أن تتخذ الآن على المستوى الميداني تدابير لتعزيز. وتجدر الإشارة إلى أن هيكل قلم المحكمة الحالي في المكاتب الميدانية هيكل أفقي. ويوضح في المرفق الثاني خطوط الإبلاغ والاتصال بين الوحدات الوظيفية السبع التابعة لقلم المحكمة والمتمركزة في الميدان وهيكل قلم المحكمة بالمقر. وقد أسفر هذا الهيكل عن بعض النقائص التي اكتشفها المسجل في عام ٢٠٠٨ والتي اتضحت من خلال العمل الذي أنجزه الخبراء الخارجيون<sup>(٢٢)</sup>، ومراجعو الحسابات الداخليون ووحدة رعاية الموظفين التابعة لقلم المحكمة<sup>(٢٣)</sup>. ومن بين هذه النقائص ما يلي:

(٢٢) الممارسة التقييمية التي أجراها الخبراء الخارجيون عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

(٢٣) بعثات مراجعة حسابات تم إيفادها إلى المكاتب الميدانية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

- (أ) الافتقار إلى التماسك في الوظائف الميدانية لقلم المحكمة؛
- (ب) عدم كفاية التحكم والضبط في الموارد البشرية والمادية الميدانية الخاصة بقلم المحكمة. والهيكل الميداني الراهن لقلم المحكمة يفتقر إلى آليات التنسيق الرسمية. وهو يحد كذلك من مرونة قوة العمل داخل كل وظيفة من وظائف قلم المحكمة بدلا من أن ينشئ تجمعا أعرض للموارد من الموظفين؛
- (ج) رداءة الاتصال والتبليغ داخل هيكل قلم المحكمة في الميدان وبين الوحدات الوظيفية الميدانية التابعة للمحكمة وبين المقر؛
- (د) تدني معنويات الموظفين و الإجهاد الوظيفي؛
- (هـ) عدم الكفاءة الناتجة عن وجود خطوط اتصال وتبليغ ومساءلة متعددة وغير واضحة؛
- (و) ازدواجية الوظائف الإدارية؛
- (ز) تأخر ورداءة اتخاذ القرارات داخل الهيكل الأفقي الميداني لقلم المحكمة؛
- (ح) افتقار الإدارة في الميدان إلى الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومسائل رفاهية الموظفين؛
- (ط) الافتقار إلى المساءلة والمسؤولية على صعيد قلم المحكمة؛
- (ي) الافتقار إلى القدرة على وضع مؤشرات أداء مجدية وتحليل لأداء العمل ورصد لتنفيذها وتوفير تقارير شاملة عن أداء قلم المحكمة في الميدان. كما أن قدرة المسجل على الإشراف على عمليات قلم المحكمة في المكاتب الميدانية الخمسة جميعها محدودة للغاية مما يزيد في مخاطر اتخاذ القرارات غير الصائبة.
- ٣٢- وسعياً للتغلب على هذه المخاطر، أقر المسجل إنشاء وظيفة جديدة في كل مكتب ميداني هي وظيفة المنسق الميداني التابع لقلم المحكمة برتبة ف-٤<sup>(٢٤)</sup>، وللاستعاضة عن منصب مدير المكتب الميداني برتبة ف-٣. والمنسق الميداني التابع لقلم المحكمة يكون مسؤولاً عن ما يلي في نطاق السلطة المفوضة إليه من قبل المسجل:
- (أ) مراقبة وتنسيق وإدارة الوظائف الميدانية السبع المنوطة بقلم المحكمة دون تدخل في اتخاذ القرارات الموضوعية التي تهم تلك الأقسام/الوحدات وعملاءهم/مستخدميهم عند الاقتضاء؛
- (ب) الإشراف على الموارد والأصول المالية ومراقبتها؛

<sup>(٢٤)</sup> تمت في عام ٢٠٠٩ إعادة تصنيف للوظائف وإعادة التصنيف هذه أسفرت عن رفع درجة الوظيفة إلى رتبة ف-٤.

(ج) التنسيق الخارجي مع مختلف الجهات الفاعلة التي تعتبر مساعدتها لازمة لتأمين العمليات في بلد الحالة خاصة من وجهة النظر الإدارية واللوجستية ودعم الوظائف ونقل ومتابعة أوامر الدائرة؛

(د) وضع أولويات بالاحتياجات والموارد التشغيلية لقلم المحكمة؛

(هـ) التمكن من تقديم خدمات تنسم بالكفاءة وعلو الجودة وحسن التوقيت إلى مكتب المدعي العام وأفرقة الدفاع والصندوق الاستئماني للضحايا والوحدات الوظيفية الميدانية التابعة لقلم المحكمة؛

(و) تنفيذ خطط الطوارئ بما في ذلك الجلاء بغية التصدي للحالات غير المتوقعة و/أو الحرجة وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (القاعدة ١٣،٢) ووفقا للسلطة المنوطة بالسجل وبالمدعي العام طبقا للمنشور الدوري الإعلامي الذي عنوانه "بيان تنفيذي صادر عن المسجل بشأن قسم الأمن والسلامة التابع للمحكمة الجنائية الدولية والفريق المشترك لتقييم الأخطار، والفريق المشترك لإدارة الأزمات ومخفل إدارة أمن المعلومات – ICC/INF/2008/003"؛

(ز) القيام بدور المركز التنسيقي لإرساء المكاتب الميدانية متى ما وإذا ما اقتضى الحال وغلق أبوابها وتنفيذ إستراتيجية الخروج.

٣٣- ثم إن المنسقين الميدانيين التابعين لقلم المحكمة، الذين اكتسبوا خبرة كبيرة ودعاية فيما يتصل بالعمليات الميدانية سيشكلون مجموعة قليلة من الخبراء الممكن أن تعتمد عليهم المنظمة خلال السنوات المقبلة. ويمكن نشرهم بسهولة لمساعدة المحكمة على تنفيذ ولايتها خارج المقر، وذلك بغض النظر عن شكل العملية الميدانية التي تستخدمها المحكمة<sup>(٢٥)</sup>.

٣٤- وتجدر ملاحظة أن الأقسام/الوحدات الميدانية التابعة لقلم المحكمة ستظل تستهدي من وجهة النظر الموضوعية بنظيراتها الأقسام/الوحدات الموجودة في لاهاي.

٣٥- وأثناء الدورة الثالثة عشرة، طلبت لجنة الميزانية والمالية معلومات إضافية تتعلق بأوجه الكفاءة التي من شأنها أن تتولد عن " التمثيل المعزز لقلم المحكمة في الميدان"<sup>(٢٦)</sup>. ويقترح المسجل الانتقال إلى نموذج متكامل يتم بمقتضاه كفالة تنسيق الوحدات الوظيفية الميدانية التابعة لقلم المحكمة والإشراف

<sup>(٢٥)</sup> يمكن، على سبيل المثال، استخدامهم للقيام ببعثات استكشافية في حالة جديدة والاضطلاع بدراسات الجدوى بالنسبة لعقد جلسات في الموقع، وإنشاء وجود ميداني أو غير ذلك من ضروب الوجود بحسب الاقتضاء. ومتى ما وإذا ما تقرر وجود ميداني، فإن المنسقين الميدانيين التابعين لقلم المحكمة هم الأشخاص الرئيسيون الذين يشرفون على التشغيل الكفء لدورة المكتب الميداني في المراحل السابقة لإنشائه، وتسييره وغلق أبوابه. ويعتبرون هم الموارد الرئيسية لجمع البيانات ذات العلاقة بالموضوع وإعداد تقييمات واقعية وشاملة فيما يتصل بالتوقيت والتنقيص أو الزيادة في حجم المكتب الميداني. وهما إذن مورد مهم في التنفيذ المتسق للإستراتيجيات القائمة بما في ذلك التصرف في موجودات المحكمة الجنائية الدولية.

<sup>(٢٦)</sup> انظر الحاشية ٣ أعلاه.

عليها من طرف المنسق الميداني التابع لقلم المحكمة<sup>(٢٧)</sup>. والمنسق الميداني التابع لقلم المحكمة سيكون له دور أساسي في تحقيق أوجه الكفاءة التالي ذكرها<sup>(٢٨)</sup>:

(أ) المراقبة والإدارة الكفاء والفعالة للوظائف الميدانية المنوطة بقلم المحكمة والموارد المادية من خلال:

“١” وضع مؤشرات أداء محددة، وإعداد تحليل لعبء العمل ورصد تنفيذ المؤشرات فيما يتصل بالأنشطة الميدانية لقلم المحكمة. اقتراح التعديلات كلما دعت الحاجة؛

“٢” السلطة الرسمية المنوطة بالوحدات الوظيفية الميدانية التابعة لقلم المحكمة وريادتها ومهنتها؛

“٣” وضع الأولويات في مجال الموارد الشحيحة ومراقبة استخدام الموجودات الميدانية واستخدام الأدوات المالية وفقا للنظام المالي والقواعد المالية؛

“٤” تخطيط وتنظيم الطلب على الخدمات بغية ضمان تقديمها في الوقت المناسب وبجودة عالية إلى جميع العملاء وبالمستوى الذي يرضيهم؛

“٥” تناول القضايا الشاملة التي تم قلم المحكمة من قبيل اللوجستيات والإدارة وإدارة الموارد البشرية (سجل الحضور، رصد الإجازات، المسائل المتصلة برعاية الموظفين)، والمالية والدعم الإداري<sup>(٢٩)</sup>؛

“٦” استحداث نهج قائم على أساس المخاطرة يتم إدماجه في عملية التخطيط واتخاذ القرارات؛

“٧” وضع تقرير واحد عن الأداء لكل مكتب ميداني فيما يخص أنشطة قلم المحكمة؛

“٨” إدارة المسائل المتصلة برعاية الموظفين وتنفيذ برامج الرعاية.

(ب) تحسن تماسك الوحدات الوظيفية الميدانية التابعة لقلم المحكمة؛

<sup>(٢٧)</sup> انظر المرفق الثالث - العمليات الميدانية لقلم المحكمة: الوظائف الرئيسية تركيبة الملاك التسلسل الإداري للأغراض التشغيلية.

<sup>(٢٨)</sup> قام الخبراء الخارجيون، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بتحديد أوجه الكفاءة هذه. من ناحية أخرى وإذا ما تم استبقاء الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة الحالي في الميدان حدد الخبراء مخاطر سبعة يواجهها قلم المحكمة واعتبروها مخاطر عالية وحساسة وهي: ازدواج الجهود أو تعددها، سوء التماسك في الفريق ورداءة الثقافة، القصور عن تحقيق الأهداف، القصور عن اجتذاب موظفين أكفاء، تدني المعنويات وتعطل العمل، عدم الامتثال للقواعد والنظم، والافتقار إلى المصادقية.

<sup>(٢٩)</sup> على سبيل المثال، إضفاء الطابع المركزي على عمليات التبليغ المالي المتشردمة حاليا. فعمليات التبليغ بأوجه الإنفاق حاليا متشردمة ويضطلع بها بصورة منفصلة كل قسم ميداني تابع لقلم المحكمة.



(ج) تحسن التنسيق مع الجهات الفاعلة الخارجية في تنفيذ الولاية المنوطة بقلم المحكمة فيما يتصل بالوظائف الإدارية ومتابعة أوامر الدائرة؛ بما في ذلك في جملة أمور مايلي:

”١“ تنسيق الطلبات المتعلقة بالتأشيرات و/أو جوازات السفر لتأمين السفر في موعده إلى لاهاي لشهود الإدعاء أو الدفاع للمثول أمام القضاة؛

”٢“ تنسيق الطلبات الموجهة إلى الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية فيما يتصل بالدعم التشغيلي واللوجستي وكفالة الرد الحسن التوقيت عليها (مثال ذلك الرحلات الجوية، بما في ذلك الرحلات الجوية الخاصة حسب الاقتضاء). وكفالة عدم توجيه طلبات متضاربة أو متنافسة صادرة عن وحدات وظيفية ميدانية أخرى تابعة لقلم المحكمة؛

”٣“ التنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة في الإعداد للزيارات التي يؤديها كبار الشخصيات مثل الرئيس والمسجل والقضاة<sup>(٣٠)</sup>؛

”٤“ متابعة الأوامر التي تصدرها الدوائر والتي يجيلها المسجل إلى السلطات المحلية لكفالة الرد عليها في الوقت المناسب:

- هناك عدد لا بأس به من هذه الطلبات التي وجهها قلم المحكمة إلى السلطات في بلدان الحالات
- ولا توجد في الظرف الراهن سلطة رسمية للمتابعة؛
- هناك تأخيرات كبيرة في ردود سلطات بلدان الحالات على الطلبات الموجهة إليها من قبل قلم المحكمة ويستغرق التأخير في بعض الأوقات عدة شهور؛
- غالبا ما توجه بعثات من المقر لكفالة المتابعة؛
- يمكن التخفيض في تكاليف السفر لو كان المنسق الميداني التابع لقلم المحكمة هو المسؤولة عن كفالة المتابعة المنتظمة؛
- سيتحقق تقديم التقارير في آجالها إلى الدوائر وهي تقارير تتصف بالكفاءة.

(د) القدرة على تنفيذ خطط الطوارئ بما في ذلك الجلاء بغية التصدي للحالات غير المتوقعة و/أو الحرجة وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (القاعدة ١٣-٢) ووفقا للسلطة المخولة للمسجل وللمدعي العام عملا بالمشور الدوري الإعلامي المعنون "بيان تنفيذي صادر عن المسجل بشأن قسم الأمن والسلامة بالمحكمة، الفريق المشترك لتقييم الأخطار، الفريق المشترك لإدارة الأزمات ومحفل إدارة المعلومات الأمنية - ICC/INF/2008/003؛

<sup>(٣٠)</sup> يقوم مكتب المدعي العام بتنسيق زيارته بصورة مباشرة مع السلطات المحلية.

- (هـ) تحسين جودة وتوقيت اتخاذ القرارات فيما يتصل بالتنظيم الداخلي لقلم المحكمة؛
- (و) تدني أوجه الكفاءة تسبب فيه تعدد خطوط الإبلاغ؛
- (ز) القضاء على التكرار والازدواج في الهيكل التنظيمي الحالي لقلم المحكمة وتحقيق التواصل داخل المكاتب الميدانية وفيما بين المكاتب الميدانية والمقر؛
- (ح) مواصلة توفير الخدمات عالية الجودة والمقدمة في أوانها إلى مكتب المدعي العام والحامي (الدفاع والممثلون القانونيون للضحايا) والصندوق الاستئماني للضحايا؛
- (ط) رفع معنويات الموظفين وتحقيق الالتزام داخل أفرقة قلم المحكمة المنشورين في المكتب الميداني والقدرة على خلق ثقافة مشتركة.

٣٦- ويقوم المراجعون الداخليون للحسابات التابعون للمحكمة حالياً باستعراض العمليات الميدانية لقلم المحكمة وقد لاحظوا التغيير الكبير الذي طرأ على العديد من أوجه انعدام الكفاءة والتقصير في المراقبة بسبب ضعف الهيكل التنظيمي الحالي. ويؤيد مراجع الحسابات الداخلية فكرة إنشاء وظيفة من شأنها المساعدة على إدماج البرامج الميدانية لقلم المحكمة فيتحقق بذلك التماسك القوي والتنسيق والتواصل والإشراف. ولاحظ مراجعو الحسابات أيضاً أن المنسق الميداني من شأنه أن يوفر الريادة والتوجيه في تنفيذ مبادرات التغيير اللازمة للحد من أوجه القصور وتعزيز الضوابط ورفع معنويات الموظفين.

٣٧- وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة لم تُكمل بعد أيًا من القضايا التي تنظر فيها. ومع تقدم الأنشطة القضائية والانتهاء من البعض من هذه القضايا الأولى سيتواصل استخلاص الدروس والاستفادة منها في سبل أداء المحكمة لعملياتها الميدانية فتكفل بذلك ترشيدها وتطويرها على النحو الفعال.

٣٨- لقد قطعت العمليات الميدانية للمحكمة شوطاً كبيراً خلال السنوات الخمس الماضية. وتمثل الخطوة المقبلة في تأمين تطويرها الإستراتيجي وتوجيهها السياسي. وقد اتخذت بالفعل جملة من الخطوات في هذا الاتجاه مع موافقة الجمعية على توصيات اللجنة ذات الصلة بالتعزيزات المقترحة بالمقر<sup>(٣١)</sup>. ويوصي بأن تضيء هذه التطورات تدابير فعّالة على مستوى المكتب الميداني وبذا يؤمن تطور إستراتيجي دائم و متماسك وهادف في العمليات الميدانية.

<sup>(٣١)</sup> انظر الحاشية ٢ أعلاه.

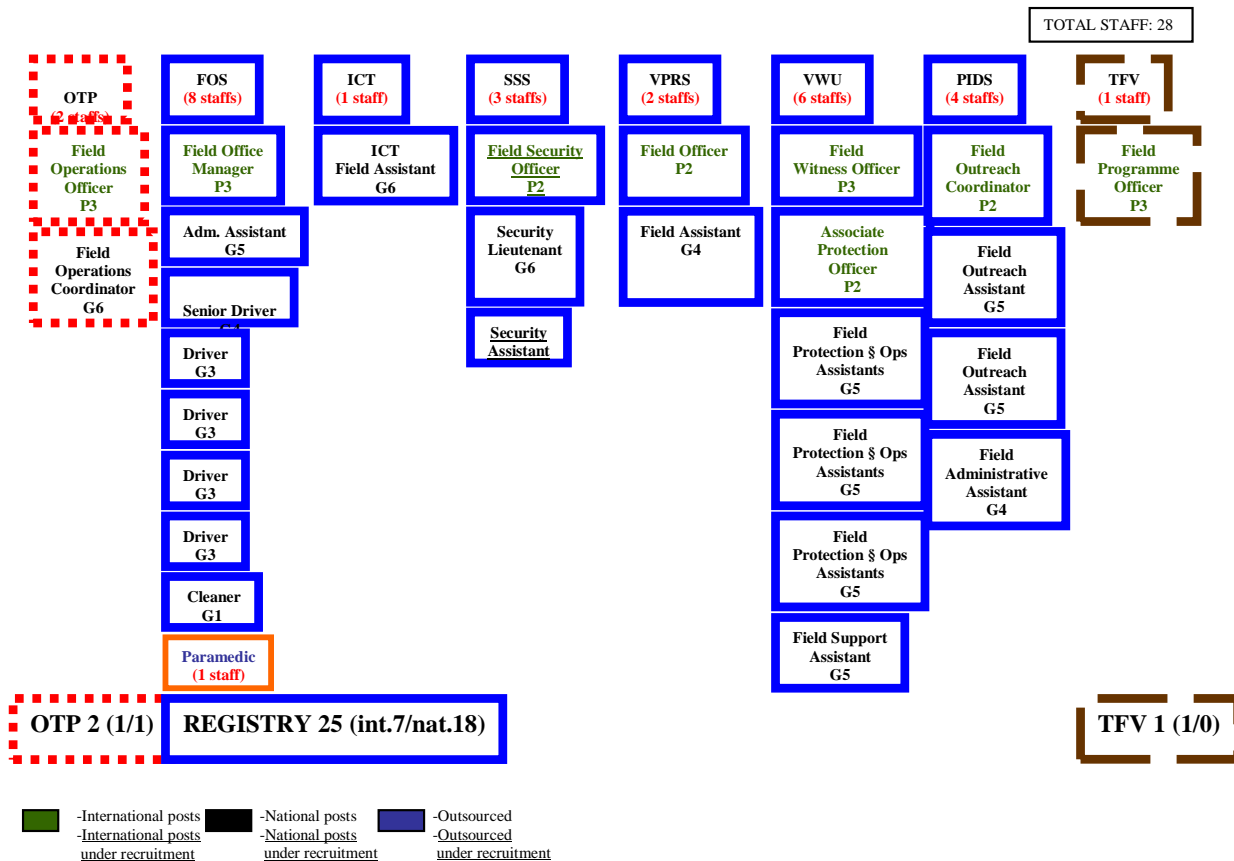
## المرفق الأول

## الأشكال التنظيمية للمكاتب الميدانية

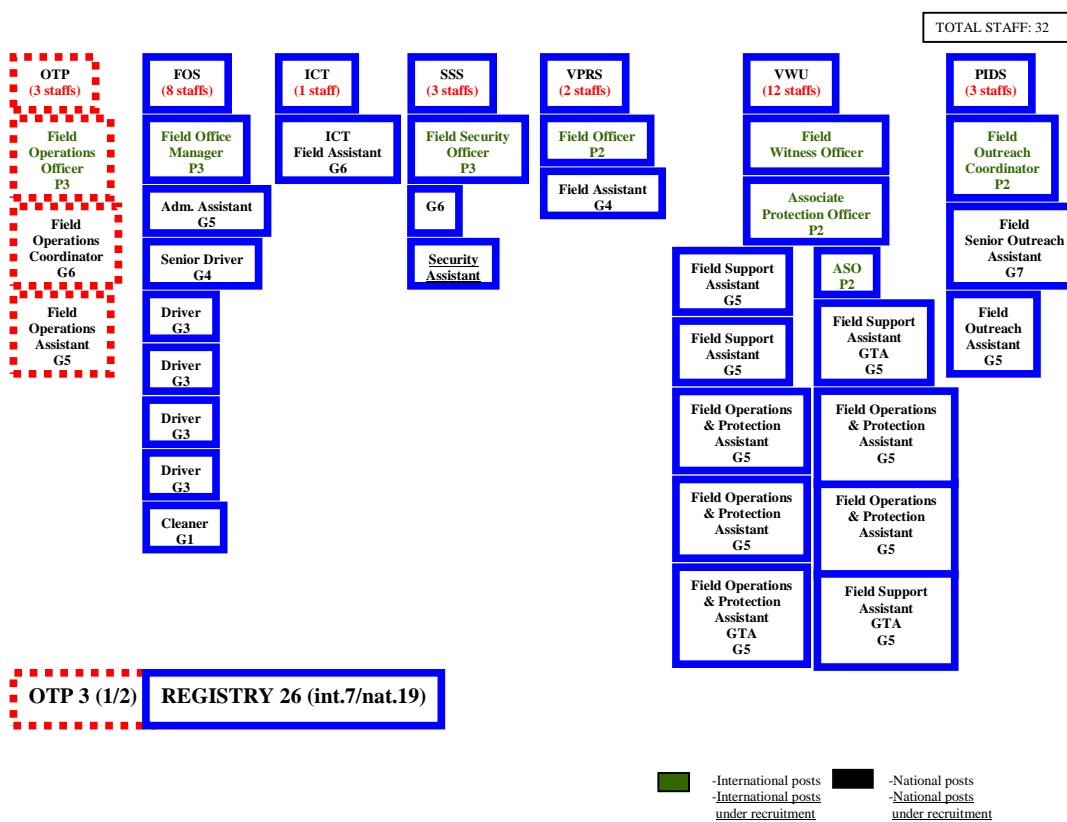
FOS	قسم العمليات الميدانية
SSS- FSU	قسم الخدمات الميدانية - وحدة الخدمات الميدانية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
PIDS	قسم الإعلام والوثائق
VPRS	قسم مشاركة وتعويض الضحايا
VWU	وحدة الضحايا والشهود
FOS	قسم العمليات الميدانية
SSS	قسم السلامة والأمن
TFV	الصندوق الاستئماني للضحايا
H&WU	وحدة الصحة والرعاية
OTP	مكتب المدعي العام

المكتب الميداني في كمبالا/أوغندا - ٢٠١٠

## Field Office Kampala/Uganda - 2010



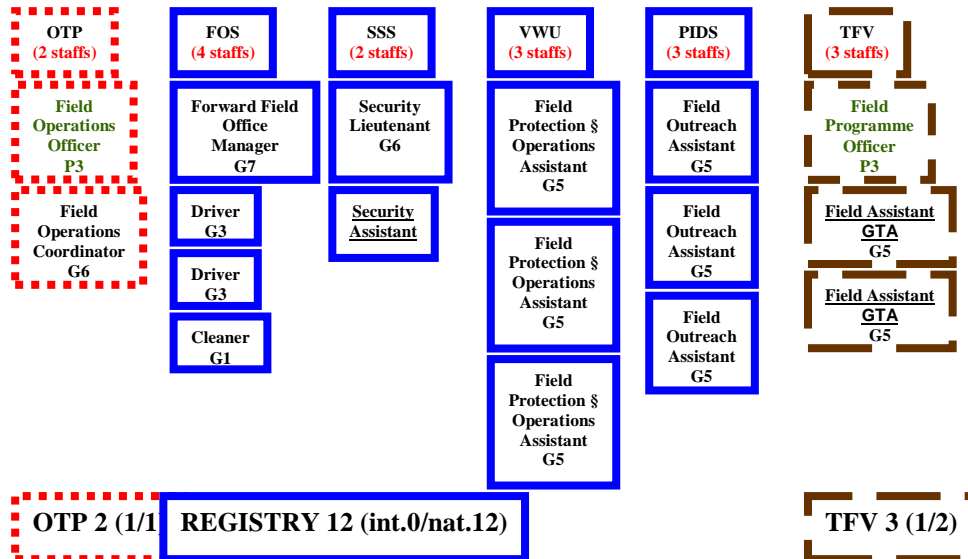
الشكل التنظيمي للمكتب الميداني في كينشاسا/جمهورية الكونغو الديمقراطية - ٢٠١٠



الشكل التنظيمي للمكتب الميداني في بونيا/جمهورية الكونغو الديمقراطية - ٢٠١٠

**Organigramme of the Field Office Bunia/DRC - 2010**

TOTAL STAFF: 17

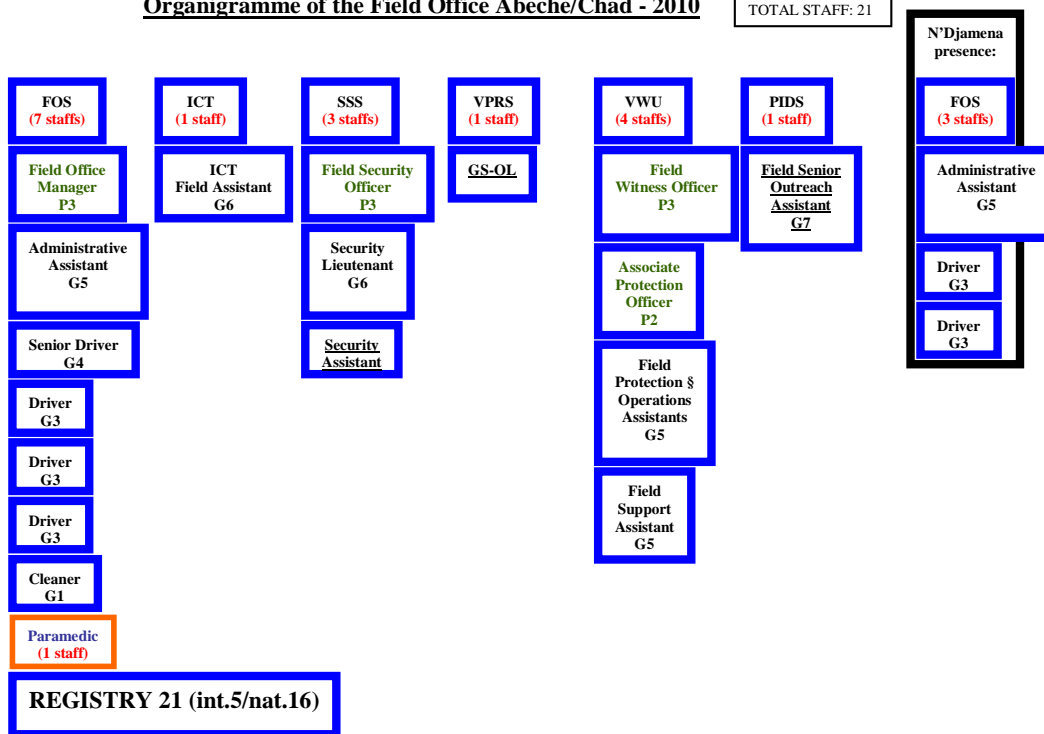


-International posts  
 -National posts  
 -International posts under recruitment  
 -National posts under recruitment

الشكل التنظيمي للمكتب الميداني في أبيشي/تشاد - ٢٠١٠

**Organigramme of the Field Office Abeche/Chad - 2010**

TOTAL STAFF: 21



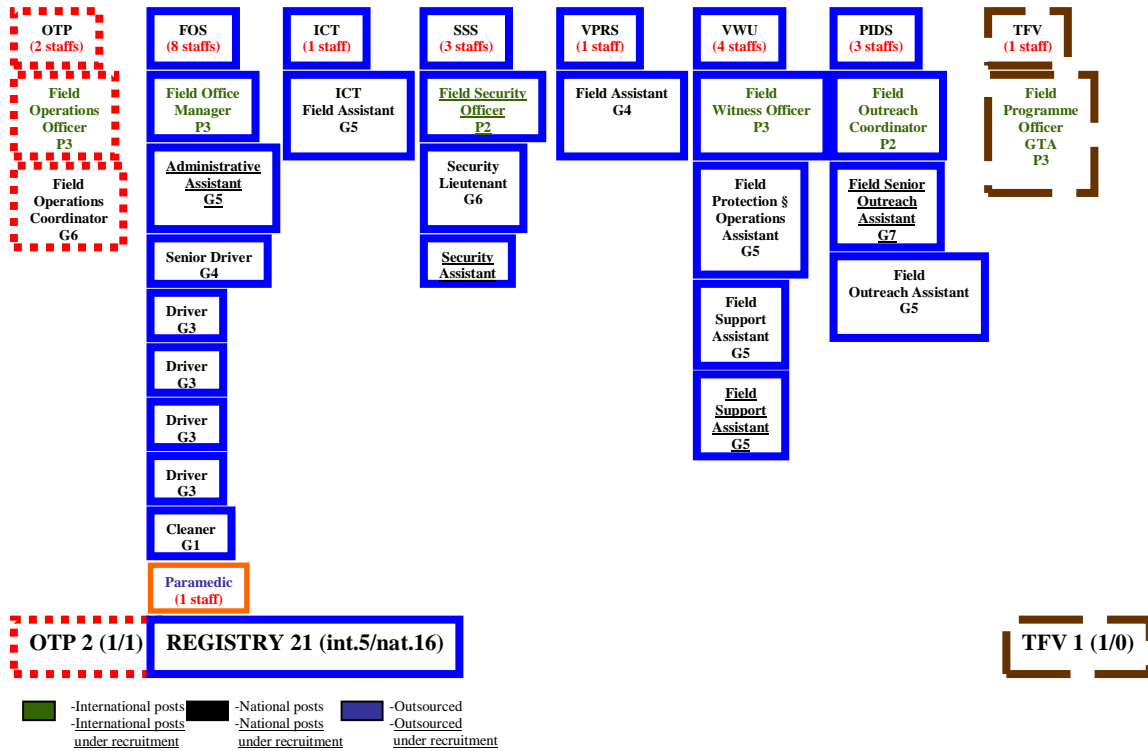
-International posts  
 -National posts  
 -Outsourced

-International posts under recruitment  
 -National posts under recruitment  
 -Outsourced under recruitment

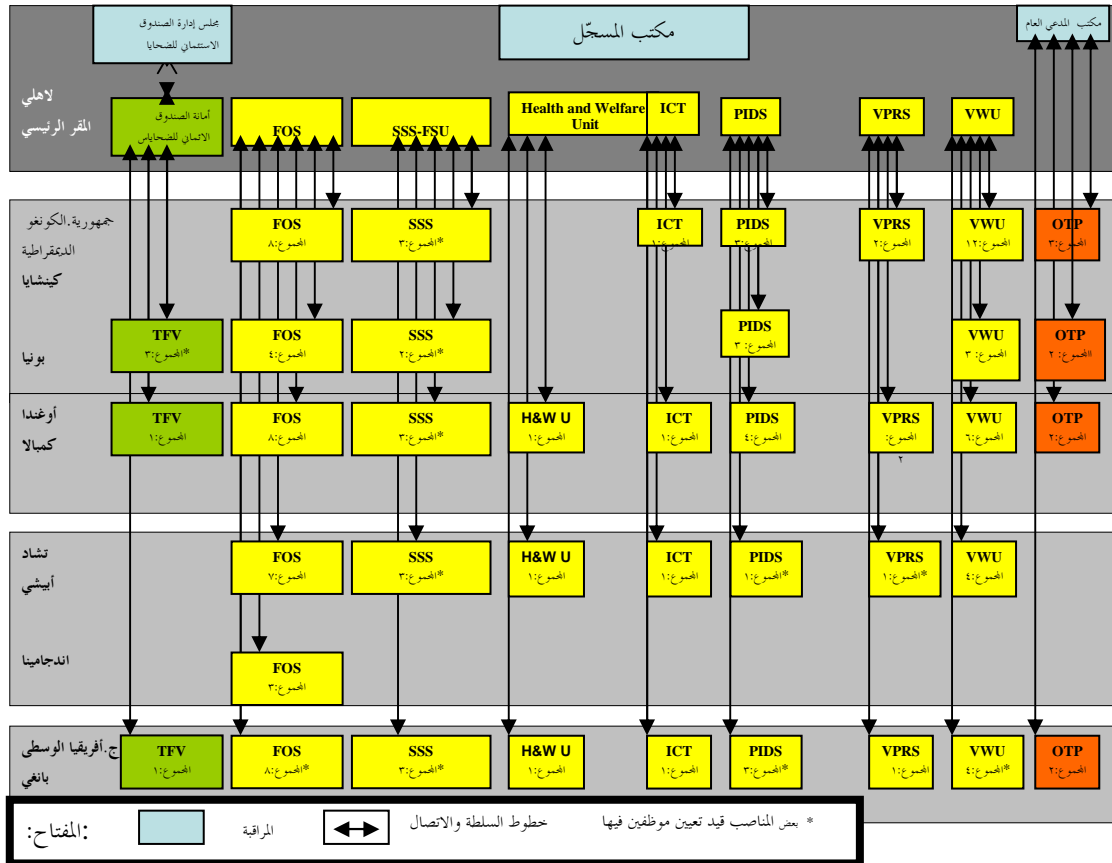
الشكل التنظيمي للمكتب الميداني في بانغي/جمهورية أفريقيا الوسطى - ٢٠١٠

Organigramme of the Field Office Bangui/CAR - 2010

TOTAL STAFF: 24



## المرفق الثاني

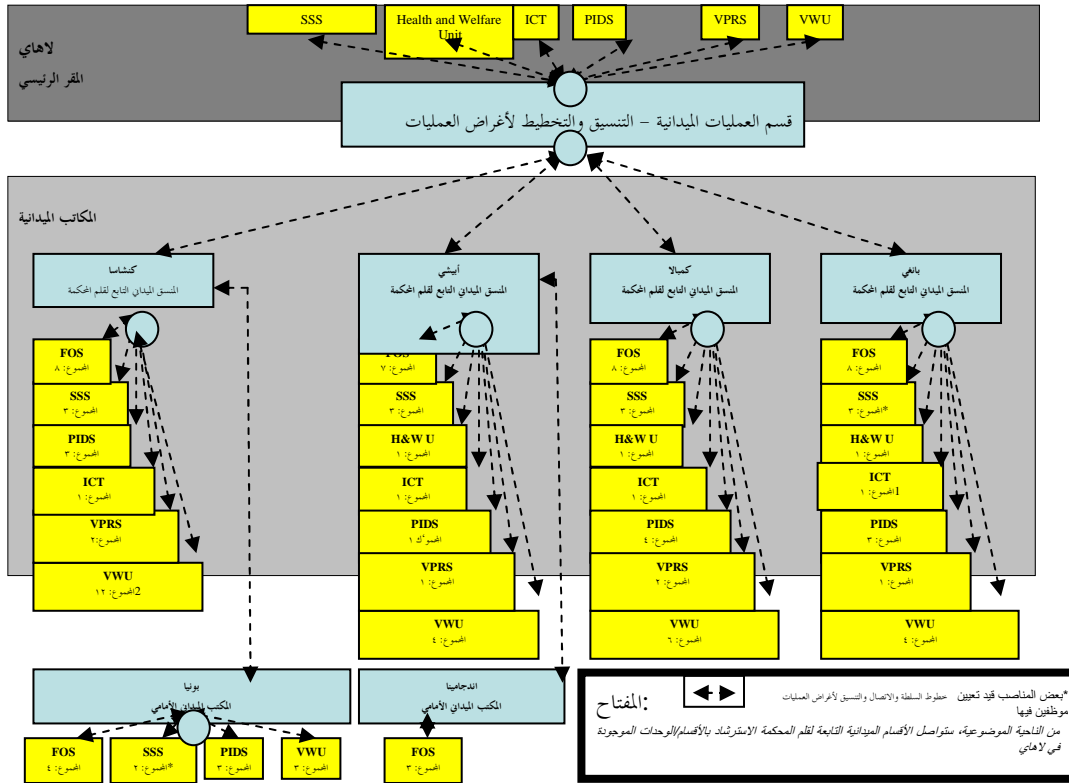
العمليات الميدانية -  
الوظائف الرئيسية، تشكيل الموظفين والتسلسل الإداري

FOS	قسم العمليات الميدانية
SSS-FSU	قسم الخدمات الميدانية - وحدة الخدمات الميدانية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
PIDS	قسم الإعلام والوثائق
VPRS	قسم مشاركة وتعويض الضحايا
VWU	وحدة الضحايا والشهود
FOS	قسم العمليات الميدانية
SSS	قسم السلامة والأمن
TFV	الصندوق الاستئماني للضحايا
H&WU	وحدة الصحة والرعاية
OTP	مكتب المدعي العام



### المرفق الثالث

## العمليات الميدانية لقلم المحكمة: الوظائف الرئيسية، تشكيل الموظفين والتسلسل الإداري لأغراض العمليات



FOS	قسم العمليات الميدانية
SSS-	قسم الخدمات الميدانية -
FSU	وحدة الخدمات الميدانية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
PIDS	قسم الإعلام والوثائق
VPRS	قسم مشاركة وتعويض الضحايا
VWU	وحدة الضحايا والشهود
FOS	قسم العمليات الميدانية
SSS	قسم السلامة والأمن
TFV	الصندوق الاستئماني للضحايا
H&WU	وحدة الصحة والرعاية
OTP	مكتب المدعي العام